مصر والصناعات الزراعية

" التحرر من الجوع " مادة من المواد الأربع التى يقول الساسة العالميون إن الدماء تسيل من أجلها ، وأن العالم الجديد سيبنى على أساسها . ونحن فى مصر أحوج شعوب الأرض لأن تتحرر من الجوع . فالجوع سمة واضحة عند ملايين كثيرة من المصريين بشهادة رجال الطب ورجال الاقتصاد ورجال الاجتماع .

وهاهو ذا الدكتور سليمان عزمى باشا يقرر فى بيان أخير له " أن ٨٠٪ من الفلاحين مصابون بفقر الدم "ولا شك فى أن السبب الأهم لفقر الدم هو سوء الغذاء بجانب الأمراض الطفيلية الأخرى ، وهو يرسل النذير فى هذا البيان فيقول :

" إن الفلاح الذى تعودنا رؤيته فى صغرنا ليس هو فلاح اليوم . فالأول كان ممتلئا صحة وقوة ، قادرا على العمل ، قامت على عاتقه المشروعات الكبرى . أما فلاح اليوم . فهو معتل الصحة ، ضعيف البنية ليس له ما لسلفه من القدرة على العمل .

وعلى أية حال فالعالم كله الآن يتجه إلى " التحرر من الجوع " ومعنى هذا أنه سيكون للمواد الغذائية شأنها الأول من العناية بجانب الصناعة التى كانت طابع القرن الماضى بدرجة طغت على الاهتمام بالزراعة . حتى جاءت هذه الحرب واحتاج العالم إلى المواد الغذائية وأحس بقيمة الزراعة فالتفت إلى كل بقعة أرض زراعية يمكن استنباتها ، وإلى كل حيوان أو طائر يمكن تربيته للحصول على المواد الحيوانية الغذائية ، حتى لقد زرعوا فى انجلترا قطع الأرض المتناثرة التى لا تزيد مساحتها على ٢٠ مترا حيثما كانت فى نواحى البلاد !

فالزراعة ستعود فى العالم الجديد إلى مثل مكانها قبل ظهور الصناعة الكبيرة ، وستكون عملا مربحا بسبب إقبال العالم على الغذاء . وربما عجب الكثيرون من قولنا : " إقبال العالم على الغذاء ، وتساءلوا . وهل كان الناس قبل الحرب لا يأكلون ؟ !

والجواب : أن نعم ! فان عشرات الملايين بل مئات الملايين فى مختلف بقاع الأرض كانوا لا يتغذون غذاء كافيا وحسبنا أن نستشهد بحالة ثلاثة ملايين عندنا فى مصر ، وهم الذين نعتبرهم جياعا ؛ لأن بعضهم لا يملأ بطنه فعلا صيفا ولا شتاء ، ولأن بعضهم قد يملأ بطنه ولكن بأردأ أنواع الحشو الذى لا يعد غذاء مفيدا ؛ وفى الهند عشرات الملايين أسوأ حالا ؛ وفى كثير من بقاع الأرض توجد أمثلة للجائعين من بنى الانسان .

فالمنتظر أن تشبع هذه الملايين — فى العالم الجديد — ومعنى هذا أن استهلاك العالم للمواد الغذائية سيزداد ، سواء منها النباتات والخضروات والفواكه واللحوم ؛ ومن هنا تكون الأعمال الزراعية أعمالا ناجحة كالأعمال الصناعية ، وتضمن لأصحابها دخلا قد يقرب من دخل الصناعة إذا أحسنوا الاستغلال .

وقد كانت مصر حتى نصف القرن الأخير بلدا زراعيا بحتا ، ولكن مكسبها من الزراعة كان ضئيلا بالنسبة لمكسب البلاد الصناعية ، لأن العصر كان عصر الصناعة من جهة ، ولأن مصر لم تأخذ بالوسائل الحديثة فى الاستغلال الزراعى إلى حد أنها كانت لا تكتفى باستيراد المصنوعات وحدها فتستورد كذلك المواد الغذائية من حبوب ودقيق ولحوم حية ولحوم محفوظة وخضراوات و بقول مجففة ... إلى آخر المواد النباتية والحيوانية ؛ فلا عجب إذا افتقرت مصر ، وهى لا تكفى سكانها مواد غذائية ، مع أنها بلد زراعى وتستورد فوق ذلك المواد الصناعية جميعا .

ولما انتبهت مصر فى أيام الحرب الماضية إلى موقفها فكرت فى إدخال بعض الصناعات ونجحت فى إدخال صناعة الغزل والنسيج الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف ، وصناعة الأثاث والصناعات الكيمائية كصناعة استخراج الزيت وصناعة الصابون والصودا وحامض الكبريتيك والجاسرين والكاوتشوك و بعض المركبات الطبية والروائح العطرية وأدوات الزينة ودهان الأحذية وصناعة الحبر والكبريت والزجاج . وصناعة المعادن كالأثاثات المعدنية والأسرة والأدوات الصحية وأنابيب الرصاص والحديد وقطع إصلاح الماكينات وكثير من أدوات المستشفيات وصناعة الجلود والفخار والأدوات المنزلية و بعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

ولم تلتفت البلاد إلا إلى القليل من الصناعات الزراعية كصناعة المكارونا والخضراوات المحفوظة والفواكه المجففة والمربيات والبسكويت والشكولاته والحلويات والجبن والزبد وتعقيم اللبن وصناعة استخراج الزيوت . وذلك عدا صناعة السكر التى كانت موجودة من قبل .

وكذلك لم تلتفت إلى تجديد وسائل الأعمال الزراعية واستخدام الآلات إلا فى حيز محدود لأن الاهتمام الجديد كله كان منصرفا إلى الصناعة الناشئة والدعوة كلها كانت منصرفة إلى هذه الصناعات نظرا لما يراه الناس من ازدياد ثروة البلاد الصناعية فى أوربا وأمريكا . ولم يكن أحد يلقى ببصره نحو بلد كالدانمارك مثلا أو استراليا ليعلم أنها بلاد زراعية بحتة

ومع ذلك فهى تضارع أحسن البلاد الصناعية ثراء ، لأنها أخذت بالوسائل الحديثة فى الزراعة ولأنها أخذت بجانب ذلك بالصناعات الزراعية التى جعلتها مصدرة كبرى للبلاد الأوربية الصناعية .

ولما جاءت هذه الحرب زاد نمو الحركة الصناعية فى البلاد بسبب ضغط الحاجة ونمت الصناعات الزراعية بعض النمو فوجدت صناعة الجليكوز والنشا والبصل المجفف وما إليها . وقد بلغ عدد المصانع التى يزيد رأس مالها على ١٠٠٠ جنيه نحو ١٤٠٠ مصنع منها ١٥٢ مصنعا يتراوح رأس مالها بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ جنيه ؛ و بلغ رأس المال المستخدم فى الصناعة نحو ٣١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، وعدد الأيدى العاملة فيها نحو مليون ونصف مليون عامل .

ومما لاشك فيه أنه كان لانتشار الصناعة أثر فى نسبة الرخاء القومى ، وأنها حلت مشكلة البطالة التى كانت تهدد مصر بسبب ضيق رقعة الأراضى الزراعية من السكان الذين يتزايدون بنسبة كبيرة . ولكننا خليقون أن نفكر فى المستقبل تفكيرا آخر :

إن حركة الصناعة يجب أن تستمر فى نموها ، ولكن مع التحول فيها إلى الصناعات الزراعية . وذلك يرجع إلى سببين :

الأول : أن كثيرا من الصناعات إنما قام فى مصر بسبب الظروف الطارئة وانقطاع الواردات أو بسبب الحماية الجمركية . وكلاهما لا نضمن الاستمرار فيه بعد الحرب الحالية فيخشى إذن أن يموت الكثير من الصناعات المصرية الناشئة عند عودة الأحوال الطبيعية . وقد حدث هذا بالفعل بعد الحرب العظمى الماضية فاختفت صناعات كثيرة قامت فى أيام الحرب على أساس الارتجال تلبية للحاجة الطارئة .

الثانى : أن طبيعة مصر الزراعية تجعل الصناعات الزراعية أقرب إلى النجاح وحسن الاستغلال من الصناعات الأخرى التى تجلب موادها من الخارج ، وقد لاحظنا أن صناعة الغزل والنسج وصناعة السكر كانتا أثبت الصناعات بسبب قيامهما على أساس زراعى من البيئة المصرية .

وأول ما يجب أن نحققه عدة أمور :

١ — ترقية وسائل الزراعة وتجديد أساليبها وتيسير أسبابها . فإن مما يثير العجب أن تكون طرق الزراعة وأدوات الرى والحصاد والدرس هى بعينها التى كان يستعملها الفلاح المصرى فيما قبل التاريخ . بينما بلاد كأمريكا وروسيا وسواهما قد اخترعت أحدث الوسائل والأدوات .

فاستخدام الآلات الزراعية ضرورة ملحة لحسن استغلال الخصوبة النادرة فى التربة المصرية . والصعوبة فى استخدام هذه الآلات هى عجز الفلاح الصغير بسبب ضيق موارده المالية . وهنا تتبين لنا قيمة التعاون ، فنشر الحركة التعاونية كفيل بإزالة هذه الصعوبة ، ولكن بطء انتشار هذه الحركة يجعل من اللازم أن نفكر فى وسائل أخرى لإمكان تعميم استخدام هذه الآلات .

٢ — زيادة العناية بالثروة الحيوانية . وإنه مما يثير العجب أن تكون بلاد صغيرة كالدانمارك تملك من الحيوانات أكثر مما نملك نحن مع أن مساحة الأراضى المنزرعة هناك لا تبلغ ربع الأراضى المنزرعة فى مصر ، وأن تصدر تلك البلاد إلى انجلترا وأوربا بما قيمته اثنين وخمسين مليونا من الجنيهات ، بينما نستورد نحن من هذه المواد بما يقرب من أربعة ملايين ! مع أننا أقل استهلاكا لمواد الغذاء الجيدة بمراحل من سكان الدانمارك الذين يتمتعون بمستوى عال من المعيشة ! .

٣ — توجيه الاهتمام الكامل للصناعات الزراعية (النباتية والحيوانية) وهى عشرات . والفرق بين الإيراد الناشئ من الحاصلات الزراعية الخامة وبين الإيراد الناشئ من تحويلها إلى مصنوعات زراعية فرق كبير مدهش . وحسبنا أن ننظر — فى بساطة — إلى ثمن كمية من اللبن الطازج ، وثمن ما تنتجه هذه الكمية من الجبن العادى والزبدة ، فما بال الأنواع الراقية من الجبن . وكذلك الحال فى الفواكه الطازجة والمربيات وأنواع الحلوى الناشئة عنها ، وفى اللحوم الطازجة واللحوم المحفوظة ، وفى الطماطم والصلصة ، وفى الأسماك العادية والمملحة ، وفى الجلود الخامة والجلود المدبوغة أو المصنوعة ، وفى الخضر الطازجة والخضر المجففة ... ... الخ .

إن الفرق فى الأسعار كبير ، والفلاح الفقير أولى بأن يحصل على بعض هذا الفرق ، فيرتفع مستوى حياته بارتفاع دخله فى الوقت الذى تستوعب فيه هذه الصناعات حين تنمو نموا كافيا مقدارا من رءوس الأموال التى تتزاحم الآن على شراء الأراضى الزراعية المحدودة ، فيقع من تزاحمها ارتفاع أثمان هذه الأراضى عن النسبة المقابلة لها من الايراد ، مما يخل باقتصاديات الملكية الزراعية ويجعل امتلاك الأرض أقل أنواع الاستغلال ربحا . كما أن نمو هذه الصناعات يستوعب عددا كبيرا من الأيدى العاملة فى الزراعة التى تضيق رقعتها عن هذا الاستيعاب ، وبذلك يتسع مجال العمل والكسب لعدد كبير من السكان .

على أن الهدف الأكبر الذى يجب أن نرمى اليه فى النهاية هو أن تستغنى مصر عن استيراد الحاصلات النباتية والحيوانية خامة ومصنوعة استغناء كاملا فتوفر بذلك نحو مئة

ملايين من الجنيهات ، وأن تنقلب مصدرة لهذه المواد . والمثل الذى تضربه لنا الدانمارك واستراليا يجعلنا نؤمل أن تبلغ صادراتنا من هذه المواد ملايين تزيد أو تنقص بحسب مدى نجاحنا فى هذا البرنامج .

* * *

وثمة هدف آخر لا يقل فى قيمته عن هذا الهدف. وذلك هو تحسين درجة التغذية العامة فى البلاد . فنحن كما قلنا فى أول الحديث شعب جائع يصاب بأمراض فقر الدم نحو ثمانين فى المائة من مجموعه بسبب الجوع. فزيادة المنتجات النباتية والحيوانية تتيح له فرصة الشبع من غذاء أجود كثيرا مما يتناوله الآن . وهذا يجعلنا نزيد العناية بتربية الماشية ، فالملاحظ أن الفلاح الذى يملك إحدى المواشى أجود صحة هو وأولاده ممن لا يملك ، فقطعة من الجبن وقليل من الزبد وبعض اللبن الطازج ، وكذلك البيضة وقطعة اللحم من الطيور التى يتناولها الفلاح وأبناؤه بين الحين والحين ذات أثر كبير فى غذائه وصحته .

يجب إذن أن نشجع على اقتناء الماشية وأن ييسر للفلاحين وسائله بكل طريقة ، وأن نفكر تفكيرا جديا فى خفض تكاليف غذاء الحيوانات . ولعل إنشاء المراعى يكون أفضل الوسائل لهذا الغرض ، وأن نهتم كذلك بقانون التأمين على الماشية ... وهكذا !

فإذا حدث أن جددنا طرق الزراعة وأدواتها ، وأن ضاعفنا عدد الماشية والطيور التى تقتنيها البلاد ، وان انتقلنا من الاستهلاك العادى للمواد النباتية والحيوانية الى صناعة بعض هذه المواد وحفظها وتصديرها ، فاننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا فى تغذية الشعب أولا وفى زيادة موارد الفلاحين ثانيا ، وفى زيادة الثروة القومية ثالثا ، وأخيرا فى تأسيس صناعات لا تتزعزع باضطراب الأحوال الخارجية .

ولاشك أن هذه أهداف تستحق العناء الذى يبذل فى تحقيقها والاعتمادات المالية التى قد تخصص لها ، والأمم التى تنوى النهوض لا تقصر فى الأخذ بجميع الوسائل وتجربة جميع المخطط ولاسيما حين تكون هنالك أمثلة عالمية فى شعوب تتفق ظروفها مع ظروفنا أو تشبهها شبها كبيرا .